



البيئة والتنمية المستدامة

أعدتها
أمانة المنظمة
29 شي، طريق ريزال،
الحي الدبلوماسي، تشنكيابوري،
نيودلهي - 110021
(الهند)

البيئة والتنمية المستدامة

المحتويات

3	أولاً. مقدمة
3	أ. تمهيد
3	ب. المداولات في الدورة السنوية الحادية والخمسين لآلكو (18-22 حزيران / يونيو 2012، أبوجا، جمهورية نيجيريا الاتحادية)
11	ثانياً. النظام الدولي بشأن تغير المناخ
11	أ. تمهيد
12	ب. محادثات بانكوك بشأن تغير المناخ (من 30 آب / أغسطس حتى 5 أيلول / سبتمبر 2012، بانكوك، تايلاند)
13	ج. المؤتمر الثامن عشر للأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاجتماع الثامن للأطراف في بروتوكول كيوتو (26 تشرين الثاني / نوفمبر - 8 كانون الأول / ديسمبر 2012، الدوحة، قطر)
17	د. تقرير عن ندوة حول "تغير المناخ: بعد سياسة كيوتو للمناخ" (16 كانون الثاني / يناير 2013، مقر آلكو، نيودلهي، الهند)
18	هـ. محادثات بون بشأن تغير المناخ (29 نيسان / أبريل - 3 أيار/ مايو عام 2013، بون، ألمانيا)
18	و. محادثات بون بشأن تغير المناخ (من 3 حتى 14 حزيران / يونيو عام 2013، بون، ألمانيا)
19	ثالثاً. النظام الدولي بشأن التنوع البيولوجي
19	أ. تمهيد
20	ب. الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (من 08 وحتى 19 تشرين الأول / أكتوبر 2012، حيدر أباد، الهند) والاجتماع السادس للأطراف في بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية (من 1 إلى 5 تشرين الأول / أكتوبر 2012، حيدر أباد، الهند)
21	رابعاً. متابعة التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
21	أ. تمهيد
22	ب. الدورة السابعة والعشرون والدورة العالمية الأولى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لمجلس الإدارة / المنتدى البيئي الوزاري العالمي (من 18 إلى 22 شباط / فبراير عام 2013، نيروبي، كينيا)
23	خامساً. تعليقات وملاحظات أمانة آلكو
25	سادساً. مشروع الأمانة

البيئة والتنمية المستدامة

أولاً. مقدمة

أ. تمهيد

1. يشكل القانون المتعلق "بالبيئة والتنمية المستدامة" بدأهاً على برنامج عمل ألكو. فقد كانت المنظمة تتابع التطورات حول هذا الموضوع منذ ما يقارب أربعة عقود وحتى الآن. إن هذا التقرير هو حول تنفيذ النظام الدولي الذي وضعته إتفاقيات ريو الثلاثة، وعلى وجه التحديد الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، 1992، وإتفاقية التنوع البيولوجي، 1992، وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و / أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا، 1994، حيث يتم متابعة التقدم في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 2002.

2. يزود تقرير الأمانة الحالي لمحة عامة عن الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة والإجتماع الثامن للأطراف في بروتوكول كيوتو، عُقد الإجتماع الثامن للأطراف في بروتوكول كيوتو في الفترة ما بين 26 تشرين الثاني / نوفمبر وحتى 8 كانون الأول / ديسمبر 2012 في الدوحة، قطر، حيث يشير بإيجاز إلى المفاوضات اللاحقة بشأن تغير المناخ التي عقدت في بون، ألمانيا في حزيران / يونيو ونيسان / أبريل 2013 و في بانكوك في شهر آب / أغسطس 2012. كما سيتم تناول تقرير موجز عن الندوة التي تم انعقادها حول "تغير المناخ: بعد سياسة كيوتو المناخية" والتي نظمتها ألكو في مقرها في نيودلهي 16 كانون الثاني / يناير 2013. يتناول المقطع الثاني الإجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في إتفاقية التنوع البيولوجي في الفترة من 8 حتى 19 تشرين الأول / أكتوبر 2012، والإجتماع السادس لأطراف بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية في الفترة من 1 إلى 5 تشرين الأول / أكتوبر 2012 في حيدر أباد، الهند. أما القسم الأخير من التقرير فيتناول الدورة العالمية الأولى لمجلس الإدارة / المنتدى البيئي الوزاري العالمي الذي انعقد في الفترة بين 18 و 22 شباط / فبراير 2013 في نيروبي، كينيا. وأخيراً، إنه يعطي بعض التعليقات والملاحظات حول بند جدول الأعمال قيد البحث للدورة السنوية الثانية والخمسين للمنظمة.

ب. المداولات في الدورة السنوية الحادية والخمسين لألكو (18-22 حزيران / يونيو 2012، أبوجا، جمهورية نيجيريا الاتحادية)

3. كان بند جدول الأعمال " البيئة والتنمية المستدامة" بند تداول نظراً لأهمية الموضوع. فقد قدّم الدكتور ياسوكاتا فوكاهوري، نائب الأمين العام لألكو بند جدول الأعمال "البيئة والتنمية المستدامة" على النحو الوارد في وثيقة الأمانة AALCO/51/ABUJA/2012/SD/S 10. وأشار أن المنظمة ظلت تتابع التطورات بشأن البيئة والتنمية المستدامة منذ عام 1975 مع التركيز المتزامن على تنفيذ إتفاقيات ريو الثلاث وعلى وجه التحديد: الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، 1992؛ إتفاقية التنوع البيولوجي، 1992، وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و / أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا، 1994؛ ومتابعة التقدم في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة، 2002. ويتضمن تقرير الأمانة الحالي التطورات في مجال النظام الدولي حول تغير المناخ، النظام الدولي حول التنوع البيولوجي، ومتابعة التقدم في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

4. وأثناء الإشارة إلى قضايا تغير المناخ، قال نائب الأمين العام أنها تعد من أبرز القضايا التي واجهها المجتمع الدولي اليوم. وفي العام 2011، تم تبني "إتفاقية شاملة" في المؤتمر السابع عشر للأطراف في الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي انعقد في ديربان، جنوب أفريقيا، نتيجة ديربان. حيث كان التركيز في مؤتمر ديربان على التزام ما بعد بروتوكول كيوتو 2012 أو فترة الالتزام الثانية. وكان الأمل أن المفاوضات من شأنها أن تسبب بخفض أكثر طموحاً

لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تعهدت به البلدان المتقدمة، وهي فترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو، وتقويض لإتفاق جديد ملزم قانوناً. وعلاوة على ذلك، فإنه أراد أيضاً أن تصل المؤسسات المفوضة بموجب إتفاقات كانكون عام 2010 إلى مرحلة التشغيل الكامل وأن تتم الإختصاصات لإعادة استعراض الهدف العالمي الطويل المدى بشأن خفض الانبعاثات.

5. وفي إشارة الى إتفاقية ديربان، قال نائب الأمين العام بأن الإتفاقية بدت تحقق عدة أهداف للبلدان التي كانت من بين الأكثر عرضة لتغير المناخ: الدول النامية في جزر المحيط الهادي والتحالف الأكبر للدول الجزرية الصغيرة. شملت إتفاقية ديربان في الواقع قرارات ضمن إطار كل من الإتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو الذي أنجز العديد من أهداف تحالف الدول الجزرية الصغيرة في التكيف، والتمويل، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. ومع ذلك، كان هناك نقطة قصور من حيث التخفيف من أثارها، والإجراء المتخذ بشأن فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو الذي كان مجرد اقتراح لإضفاء الطابع الرسمي على تعهدات في كانكون في 2012 من قبل البلدان المتقدمة الأطراف في بروتوكول كيوتو، بحيث لا تشمل بلدان الانبعاثات الرئيسية. تناولت الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان موافقة أطراف إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية على إنشاء الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج ديربان لتعزيز الإجراءات التي من شأنها أن تتبنى، "بروتوكول جديد، أو صك قانوني أو نتيجة متفق عليها مع قوة قانونية" بحلول عام 2015. ولهذا لدى الفريق العامل المخصص الجديد تقويض بوضع مقترحات بشأن النطاق الكامل لقضايا تغير المناخ، بحيث يكون تركيزه بشكل واضح على رفع "مستوى الطموح" فيما يتعلق بتخفيف الانبعاثات لجميع الأطراف.

6. في مجال التصحر، لقد لخص بايجاز القرارات الرئيسية التي تم تبنيها في الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الذي عقد في جمهورية كوريا في عام 2011 حيث تم عقد جزء رفيع المستوى. تركزت تلك المناقشات حول ثلاثة مفاهيم رئيسية هي: (أولاً) الأمن الغذائي، (ثانياً) الاقتصاد الأخضر، و (ثالثاً) المعرفة العلمية. ويعد الاستخدام الفعال للطاقة المتجددة وسيلة هامة محتملة لحل مشاكل التنمية وتغير المناخ والتصحر والأمن الغذائي. يمكن لتشجيع الاستثمار، جنباً إلى جنب مع التعاون المتجدد لإتفاقيات ريو إنتاج استراتيجيات شاملة وقوية، وشرارات استراتيجية وأطر تعاونية.

7. ذكر نائب الأمين العام أنه في حزيران / يونيو 2012، عندما احتفلت الدول بالذكرى العشرين لمؤتمر ريو و الذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي، كان من الضروري الإشارة إلى دور وأهمية الأمم المتحدة للبيئة. ولذلك، كانت الذكرى الأربعين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تاريخية أيضاً. ومنذ مؤتمر ستوكهولم عام 1972، لعبت القمم البيئية دوراً حاسماً في تحقيق التنمية المستدامة على جدول الأعمال السياسي الدولي. فقد غيرت العديد من البلدان سياساتها الوطنية لصالح الاقتصاد الأخضر الذي من شأنه أن يكون مفيداً في المستقبل لحماية البيئة وضمان التنمية المستدامة للأجيال القادمة. كان من الضروري، في تلك الجوانب، أن تبذل البلدان جهوداً كافية لحماية البيئة إضافةً للحفاظ على مصالحها الوطنية مع وجود رؤية لتحويل مجتمعاتها إلى اقتصاد أخضر أقل تلويثاً للبيئة ومستدام بيئياً. لخص نائب الأمين العام بايجاز القضايا المشمولة في تقرير الأمانة، التي شملت الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة البيئي/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي المنعقد في نيروبي في شباط / فبراير 2012 والدورة التاسعة عشر للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقدت في نيويورك في أيار / مايو 2011. وكانت موضوعات ريو +20 (أ) الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر للتنمية المستدامة، و (ب) الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وكانت المجالات السبع المحددة ذات الأولوية هي الوظائف اللانقطة، والطاقة، والمدن المستدامة، والأمن الغذائي والزراعة المستدامة، والمياه، والمحيطات والاستعداد للكوارث.

8. أبلغ نائب الأمين العام أن القضايا المطروحة للمداولات التي تركز على بند جدول الأعمال هي:

- i. ضايا التداول بناء على البروتوكول المقبل / الصك القانوني بشأن التزام الثاني للبلدان في تغير المناخ، ويشمل مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة ليتم تحقيقه بحلول عام 2015؛
- ii. أهمية الاقتصاد الأخضر والأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو +20، و
- iii. التحديات التي تواجه الاستدامة البيئية.

9. وفي المداولات التي أعقبت البيان الذي أدلى به نائب الأمين العام قال مندوب نيبال أنه جاء من قبيل المصادفة مناقشة موضوع "البيئة والتنمية المستدامة" الذي تجري مناقشته في قمة الأرض، ريو +20 وأعرب عن أمله أن يكون جميع الدول الأعضاء في ألكو يشاركون في هذا المؤتمر. وأشار أنه في الدورة 50 لأعضاء ألكو توقعات الدول أن يخرج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي عقد في ديربان بالأهداف الساعية لخفض الانبعاثات كمّاً والمحددة لأجل البلدان المتقدمة لفترة الالتزام الثانية بموجب بروتوكول كيوتو وينبغي على تلك البلدان المتقدمة التي ليست طرفاً في بروتوكول كيوتو أيضاً أن تأخذ التزامات مماثلة لخفض الانبعاثات بعد عام 2012. وبدلاً من ذلك فقد اختتمت فقط بتمديد فترة ولاية اثنين من الفرق العاملة المخصصة كانت رسمة صندوق المناخ الأخضر والقرار حول مستقبل بروتوكول كيوتو بعد عام 2012 لا يزالان غير واضحين. وأكد على التنمية المستدامة للتوصل إلى نهج كلي عادل بعيد النظر لصنع القرار على جميع المستويات. وأكدت ليس فقط على الأداء الاقتصادي القوي ولكن على العدالة بين أبناء الجيل الواحد والعدالة بين الأجيال. لقد استندت على التكامل والإهتمام المتوازن للأغراض والأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ركز مفهوم الاقتصاد الأخضر، الذي كانت البلدان في طريقها للتأكيد عليه في ريو، في المقام الأول على التقاطع بين البيئة والاقتصاد.

10. وإدراكاً لخطورة التأثيرات المتعددة التي يسببها الإنسان لتغير المناخ على النظم الإيكولوجية للجبال، والسلع، والخدمات وآثارها على سبل المعيشة والصحة ورفاه سكان المناطق الجبلية والبيئة، كان هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، تعاونية وفعالة على جميع المستويات لمعالجة نقاط الضعف والآثار على الجبال والمناطق الساحلية والمناطق الأخرى التي يسببها تغير المناخ من أجل تعزيز رفاه المجتمعات الضعيفة المناخ وتقوية أيضاً تدابير سهولة التكيف مع المناخ من قبل الشعوب. وقال إن وفده أراد أن تشارك فرق خبراء ألكو في صياغة استراتيجيات منطقتي بيئية محددة تكفل الحلول العملية للتأثر بتغير المناخ وتدابير ضمان التطبيق المستديم لكل من هذه الحلول. وأشار إلى المؤتمر الدولي لبلدان الجبال بشأن تغير المناخ الذي عقد في كاتماندو من 5 إلى 6 نيسان / أبريل 2012 حيث تم الاتفاق على تعزيز التعاون بين بلدان الجبال والبلدان ذات المناطق الجبلية لمعالجة المشاكل المشتركة مع الاعتراف بأن الجبال تعطي حلول مستدامة باستخدام خدمات النظام الإيكولوجي، لاسيما المياه، والتنوع البيولوجي، والطاقة، وتعزيز الأمن الغذائي. لقد تمسك برأي أنه كان بإمكان ألكو إنشاء منتدى مخصص في داخلها لفهم أفضل للتحديات التي يطرحها تغير المناخ والتدابير الممكنة للتعاون المتبادل بين الأعضاء فإن ذلك من شأنه أن يكون فعالاً في الاستجابة للمشكلة العالمية. وبالتالي، فإن نداء كاسماندو للعمل في 2012 سيكون مبادرة جيدة لحماية الإمكانات العالية لخدمة نظام الجبل الإيكولوجي لتعزيز استراتيجيات النمو الأخضر وتقوية الروابط بين نظام الجبل الإيكولوجي وغيرها من النظم الإيكولوجية للحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة التي كانت الشاغل الرئيسي لآسيا وأفريقيا.

11. وذكر مندوب اليابان أن اليابان تعتبر مؤتمر ريو + 20 الذي يجري حالياً في البرازيل الحدث الكبير الأكثر أهمية حيث يشارك فيه قادة الحكومات لمناقشة المسائل المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع وعالم البيئة للسنوات العشرة القادمة. وأعرب عن أمله أن يحقق المؤتمر أهدافه وأن يعطي نتائج مثمرة. يعتقد المندوب أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كان من الضروري أن يتحول العالم إلى الاقتصاد الأخضر، ويسعى بنشاط للمساهمة في جعل هذا التحول ممكن، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية تقاسم المعرفة والحكمة بالإضافة إلى بناء القدرات. وأتى على ذكر الزلزال الضخم لشرق اليابان الذي وقع في السنوات الأخيرة، وأشار أيضاً إلى العديد من الكوارث الطبيعية الواسعة النطاق التي حدثت. وقال إن اليابان ظلت تؤيد مفهوماً مبتكراً لبناء مدينة مثل "المدينة البيئية المستقبلية الرؤية"، متكيفاً مع مثل هذه الظروف السيئة وبمناسبة مؤتمر ريو + 20 الجاري، تتطلع اليابان بنشاط إلى مشاركة أفكارها ومعارفها وخبراتها مع المجتمع الدولي في مجالات مثل بناء المجتمع القادر على مواجهة الكوارث والمدينة البيئية المستقبلية.

12. وأعلن المندوب أن اليابان، فيما يتعلق بتغير المناخ، تعتبر أن مؤتمر الأطراف السابع عشر الذي انعقد في ديربان، جنوب أفريقيا العام الماضي قد أتى بنتائج هامة، وذلك تمشياً مع موقفها، كتوضيح الطريق لإنشاء إطار قانوني جديد تشارك فيه جميع الاقتصادات. علاوة على ذلك، كان من الواضح أن اليابان لا تزال ملتزمة بمعالجة تغير المناخ، على الرغم من التحديات الهائلة الناجمة عن الزلزال الضخم شرق اليابان. واستناداً إلى نتائج مؤتمر الأطراف السابع عشر، تمننت اليابان المساهمة في النقاشات الدولية تجاه مؤتمر الأطراف الثامن عشر، في كيفية بناء إطار المستقبل المرغوب فيه، يشمل ذلك الفريق العامل المخصص المنشأ حديثاً والمعني ببرنامح ديربان لتعزيز العمل.

13. تطرق المندوب بإيجاز إلى مسألة النظام الدولي بشأن التصحر. وهنا نيابة عن الوفد حكومة جمهورية كوريا بنجاح استضافة واختتام الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تلك البلدان التي تعاني الجفاف الشديد والتصحر، وبخاصة في أفريقيا (اتفاقية مكافحة التصحر) التي انعقدت في تشانغون، جمهورية كوريا. وقال أن مهمة مكافحة التصحر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسائل تغير المناخ والتنوع البيولوجي وأنها تعتبر أنه من المهم جداً تعميق وتعزيز الوعي لضرورة مكافحة التصحر عن طريق تعزيز الصلة مع إتفاقيتي تغير المناخ والتنوع.

14. رأى مندوب جمهورية الصين الشعبية أن التنمية المستدامة كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصالح العملية الطويلة الأمد لجميع البلدان، ولاسيما حكومات البلدان النامية. قدم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والقمة العالمية للتنمية المستدامة خطط عمل بشأن التنمية المستدامة لكل بلد على حدى وللمجتمع الدولي ككل. فقد أسهمت خطط العمل هذه، خلال السنوات العشرين الماضية، في تحسين رفاهية الإنسان. وحققت الإتفاقية الإطارية، والإتفاقية بشأن التنوع البيولوجي وإتفاقية مكافحة التصحر إنجازات إيجابية في مجالات اختصاصها.

15. من بين كافة التحديات البيئية، جذب تغير المناخ الكثير من الاهتمام. ورأت الصين أن تغير المناخ هو قضية التنمية، وأن التنمية المستدامة هي الهدف والطريق الصحيح للحل الفعال. ومن أجل معالجة كل من تحديات التنمية وتغير المناخ والحق المبرم في التنمية، ينبغي على البلدان النامية اتخاذ نهج شامل، في إطار التنمية المستدامة، لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر وحماية المناخ. ورحب المندوب بنتائج مؤتمر ديربان، وخصوصاً التقدم المتعلق بفترة الإلتزام الثانية لبروتوكول كيوتو، والتمويل، وتعزيز تنفيذ الإتفاقية الإطارية.

16. وقال إن العديد من المشاكل لا يزال يتعين معالجتها لتنفيذ نتائج ديربان وأعربت الصين عن أملها أن تأخذ جميع الأطراف، مع احترام واستيعاب المخاوف الجوهرية لكل منهما الآخر، في الاعتبار كل من المسؤوليات التاريخية للبلدان المتقدمة والإحتياجات العملية للبلدان النامية، استناداً إلى مبادئ الإنصاف و "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"، وتنفيذ إجراء مزيد من المناقشات بشأن إنشاء نظام تعاون دولي عادل ومنصف يعالج تغير المناخ. وأكدت الصين كمجتمع للمصالح المشتركة، أنه يجب على الدول النامية أن تعزز التضامن وتقوي التعاون في حث الدول المتقدمة على الوفاء بمسؤولياتها التاريخية وتوفير الدعم المالي والتقني وبناء القدرات للبلدان النامية، والتي كانت السبيل الوحيد للحماية الحقة للمصالح الأساسية الطويلة الأمد.

17. وقال المندوب، تعليفاً على مؤتمر قمة ريو +20 الجاري بشأن التنمية المستدامة، الذي أعطى فرصة هامة لتعزيز التعاون العالمي بشأن التنمية المستدامة، أن الصين تعلق أهمية كبيرة على المؤتمر. علاوة على ذلك، أعلن الوفد أن وفده كان سعيداً بمعرفة أنه سيتم تبني "خطة عمل" من قبل رؤساء الدول في ختام القمة التي من شأنها التأكيد على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وشدد على أن المؤتمر التزم بروح ومبادئ ريو، وخاصة مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"، ودفع الركائز الثلاث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة متوازنة، واحترام حق الدول في اختيار النمط المستقل بها في التنمية المستدامة، وقد أولت اهتمام خاص لمخاوف البلدان النامية.

18. وكدولة نامية، كانت الصين تواجه قضايا ملحة تتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة وأدركت إدراكاً تاماً شدة وإلحاح القضايا البيئية بما في ذلك تغير المناخ. فقد باشرت بحزم، بمنأى عن الشعور القوي بالمسؤولية تجاه التنمية البشرية طويلة المدى، في عملها على طريق التنمية المستدامة واتخذت سياسات وتدابير إيجابية قوية، باتجاه المساهمة في حل القضايا البيئية. وتمت الإشارة أيضاً إلى تأكيد الخطة الخمسية القادمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مواصلة التنمية الخضراء منخفضة الكربون، والمركزة على الحفاظ على الطاقة وخفض الانبعاثات، وتطوير نمط حفظ الموارد والنمط الأكثر رفقاً بالبيئة في الإنتاج والاستهلاك، وتعزيز القدرات من أجل التنمية المستدامة.

19. وأشار المندوب إلى ملاحظات رئيس مجلس الدولة وين أن الصين كانت مؤيداً قوياً لمفهوم التنمية المستدامة، وممارساً نشطاً في استراتيجية التنمية المستدامة، ومؤسساً حيوياً أيضاً للتعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة. فقد شاركت بنشاط في التعاون بين بلدان الجنوب، ووفت بجدية بمسؤولياتها التي تتناسب مع قدراتها.

20. قال مندوب تايلند أنه من أجل المضي قدماً والاستجابة للتحدي العالمي، هناك العديد من الأولويات كالأمّن الغذائي والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ومع ذلك، تعتقد تايلند أن تحولاً نحو بناء مجتمعات منخفضة الكربون كان ضرورياً في التصدي لتغير المناخ. كانت تايلند ملتزمة بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال الحفاظ على الطاقة المبتكرة وسياسات الكفاءة بهدف تخفيض كثافة الطاقة في البلاد بنسبة 25 في المائة عن المستوى الحالي في غضون 20 عاماً. على الرغم من أن 70٪ من توليد الكهرباء في تايلند تأتي حالياً من الغاز الطبيعي، وهو مصدر من مصادر الطاقة المنخفضة الكربون، فإنها مع ذلك خطت لإقتراح وتنفيذ السياسات التقدمية لتشجيع زيادة استخدام الطاقة المتجددة البديلة في القطاعين الصناعي والزراعي. فكان هدفهم الأسمى استبدال 25 في المئة من الطاقة المتولدة عن استخدام الوقود الأحفوري مع الطاقة الخضراء في غضون العقد المقبل. وفي هذا الصدد، أوضح المندوب بعض المبادرات الوطنية التي تم اتخاذها لمعالجة هذه القضية، ونتيجة لتلك الخطط، فإن تايلند ستخفض 206 ملايين طن من انبعاثات الغاز المسبب للاحتباس الحراري بحلول العام 2030.

21. ويمكن للاقتصاد الأخضر أن يكون بمثابة أداة التنفيذ الفعالة لتحريك بلاد ما نحو التنمية المستدامة، ولكن لا ينبغي أن يكون بديلاً عن التنمية المستدامة نفسها. وفي هذا الصدد، كانت تايلند ترى أن المناقشة حول الاقتصاد الأخضر ينبغي أن تستند إلى مبادئ ريو المتفق عليها لعام 1992. ونظراً للاختلافات الواسعة في مراحل التنمية فيما بين البلدان، اعتقدت تايلند أنه لا وجود لاستراتيجية الاقتصاد الأخضر "مقاس واحد يناسب الجميع". وينبغي إيلاء البلدان حيزاً من السياسة الكافية والمرنة لوضع سياسات الاقتصاد الأخضر الخاصة بها التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، اعتقدت تايلند أن هناك عناصر مشتركة أساسية لتحسين التعاون والترابط بين القطاعات في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة.

22. في إشارة إلى مؤتمر ريو +20، قال المندوب أنهم سيعملون مع المجتمع الدولي ضمن إجراءاته الجماعية للنهوض بالتنمية المستدامة على جميع المستويات. وبخصوص قضايا تغير المناخ، شدد المندوب على أنه أساسي للغاية أن الأطراف المدرجة في ملحق بروتوكول كيوتو ألزمت نفسها بفترة الإلتزام الثانية وضمنت استمرارية اتفاق ملزم قانوناً مع أهداف أكثر طموحاً. وكانت هناك حاجة لجهود التخفيف المماثلة من أجل قياس أهداف الحد من الانبعاثات والإنجازات الفعالة التي حققتها الأطراف. وكان تأمين التزامات مالية طويلة الأمد من مصادر القطاعين الخاص والعام من البلدان المتقدمة لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف المتخذ من قبل البلدان النامية أمر أساسي، وكان اقتناعهم بأنه من أجل التصدي بشكل كاف لحاجة البلدان النامية، يجب أن يكون نطاق الإلتزامات. نفسه المنصوص عليه في اتفاقات كانكون - 100 مليار دولار امريكي سنوياً. ودعا إلى اتخاذ البلدان المتقدمة خطوات ذات مغزى لتشجيع وتسهيل وتمويل النقل أو وصول، تكنولوجيات سليمة بيئياً إلى البلدان النامية، لتلبية احتياجات التكيف والتخفيف. وإذ يؤكد المندوب على حقوق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية لجميع الأطراف، فقد دعا جميع الأطراف إلى التزام راسخ للمادة 3، الفقرة 5 من الإتفاقية، والإمتناع عن تبني أي إجراء، بما في ذلك الإجراءات من جانب واحد التي شكلت حاجزاً تجارياً أو قيوداً مقنعة على التجارة الدولية.

23. وذكر مندوب جمهورية كوريا أن حكومته ارتأت أنه من أجل إحداث تحول حقيقي في الإجراءات المتخذة ضد تغير المناخ، هناك حاجة إلى "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"، وحثّ الدول الأعضاء في ألكو للعمل معاً لتحقيق هدف التنمية المستدامة. وأيضاً، من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد تغير المناخ، اعتبرت جمهورية كوريا أنه ينبغي تضييق الاختلاف في المواقف بين الدول المتقدمة والنامية من حيث القضايا الجوهرية مثل فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو. وقد دعم نظام التفاوض الثنائي الذي قسّم واجبات البلدان المتقدمة وإجراءات البلدان النامية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

24. ذكر المندوب أن حكومته كانت تستعد لتحول المعهد العالمي للنمو الأخضر إلى منظمة دولية جديدة في تشرين الأول / أكتوبر عام 2012، وأعربوا عن تقديرهم لمشاركة اليابان وكمبوديا وإثيوبيا وتايلند والفلبين والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا في المعهد؛ وعن أملهم في مشاركة الدول الأعضاء الآخرين في ألكو أيضاً في المعهد. وفي ظل هذه الخلفية، فقد أبلغ الوفد بأن جمهورية كوريا ستستضيف الاجتماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف على المستوى الوزاري في عام 2012، وشكر جميع الدول الأعضاء في ألكو في تقديم الدعم إليهم أثناء استضافة الاجتماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف.

25. وذكر مندوب جمهورية تنزانيا المتحدة أن الحكومة التنزانية تعلق أهمية كبيرة على البيئة وتنميتها المستدامة. حيث يتمحور التركيز حول حماية البيئة وصحة الإنسان من جميع أنواع الملوثات؛ بدأت الجهود من خلال وضع آليات للتخفيف من آثار تغير المناخ والتدهور البيئي والأمور ذات الصلة.

26. وفيما يتعلق بقضية تغير المناخ، قال المندوب أن تنزانيا قد وضعت بالفعل أولوياتها بما في ذلك صياغة استراتيجية وطنية للتكيف وخطة عمل مبنية على الخبرة في إعداد برنامج العمل الوطني للتكيف وكذلك تعيين اللجنة الوطنية التوجيهية لتغير المناخ واللجنة الفنية الوطنية لتغير المناخ المساهمة في النمو الاقتصادي الأكثر اخضراراً.

27. وقال أنه كان هناك تقدماً على المستوى الدولي خلال مؤتمر تغير المناخ في كانكون، ولاسيما عن طريق إعادة الأمل أن هناك حاجة إلى التعددية لمعالجة مشكلة ما بهذا الحجم العالمي. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير للقيام به بعد ديربان خصوصاً ضمان التزام البلدان بمستويات خفض الانبعاثات التي كانت متسقة مع العلم؛ فإن لم يتم ذلك لن تتجنب الدول الفقيرة مواجهة التحديات المتوخاة من تغير المناخ في حال ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى أكثر من 1.5 درجة مئوية. لم يقدم اتفاق كانكون فقط فرصاً غير مسبوقة للبلدان النامية من أجل تنفيذ استراتيجياتها وذلك لتعزيز أطرها المؤسسية والقدرات الوطنية، ولكنه أحرز أيضاً تقدماً بشأن خفض الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهورها.

28. وذكر المندوب أنه في حين يتم الإشادة بالجهود المختلفة للمجتمع الدولي في معالجة تلك القضية الهامة، كانت تنزانيا ترى أن التمويل والتكنولوجيا لتطوير مصادر أنظف للطاقة كان ضرورياً. وأعرب المندوب عن قلق إزاء الآثار العكسية الخطيرة على مستقبل البلدان الأفريقية والآسيوية أن العديد من الخيارات كانت متاحة لمواجهة هذه التحديات. وكانت بعض الاستثمارات الرئيسية المطلوبة قد بنت على مبادرات التنمية السليمة التي شملت حماية المستجمعات، وتعزيز سبل العيش المتنوعة، وتوسيع موارد المياه والحصول على المياه، وزيادة الري، وحماية المناطق الساحلية وبرامج مكافحة الملاريا في المناطق المرتفعة نتيجة تغير المناخ والمستشربة الآن بالملاريا. ويكون إدماج تغير المناخ في عملية التنمية وإجراءات القضاء على الفقر تعهد مستمر وحتمي يتطلب زيادة الدعم المالي للميزانية العامة للحكومات. وقد تم الإشارة إلى أن الطريق نحو اقتصاد أكثر اخضراراً كان عرضة لتحديات مثل الصعوبات في حماية الغابات نظراً لكونها المصدر الوحيد للطاقة لغالبية البلدان النامية مثل تنزانيا. علاوة على ذلك، كانت هناك حاجة ملحة لفهم الآثار الحقيقية لتغير المناخ على الاقتصاد والشعب وكذلك لتوفير خيارات لتحريك اقتصادها إلى الأمام في حين يسهم ذلك بالتخفيف من تغير المناخ العالمي في نمو اقتصاد منخفض الكربون من أجل وضع آليات ونظم وظيفية للتعامل مع استدامة البيئة.

29. وأكد مندوب إندونيسيا على إنجاز مؤتمر للأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية عام 1992 عندما اجتمع المجتمع العالمي لأول مرة، وجرى التنمية والتحديات البيئية، ورسم مساراً مشتركاً قديماً. ومنذ ذلك الحين، من بين العديد من التميميات المشجعة، أحرزت الإنجازات الاقتصادية وجدول الأعمال البيئي تقدماً ملموساً. فقد نمت النظم البيئية بنفسها، على سبيل المثال في مجال التنوع البيولوجي وتغير المناخ والغابات. وفي هذه الأيام تتبنى مزيد من الأمم استراتيجيات النمو الأخضر. في هذا الصدد، سعت إندونيسيا بنشاط وراء سياسة "النمو مع العدالة"، مع ثلاث عناصر أساسية، وهي داعم النمو، لصالح الفقراء ومحفزة للوظائف. وبعد استضافة مؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ في عام 2007 في بالي بنجاح، فقد أصبحت فعالة جداً في مجال دبلوماسية المناخ العالمي ووسعت استراتيجية التنمية الخاصة بهم ليس فقط من الداعم للنمو، ولصالح الفقراء والمحفزة للوظائف، ولكن إلى الموالية للبيئة أيضاً. وأضاف: ما لبثت أن أصبحت الاستدامة البيئية في صلب خططها الإنمائية طويلة الأمد، على الصعيدين الوطني والمحلي.

30. وقال أنه كان من الضروري إعادة تعريف الحداثة والتنمية والازدهار، والانتقال من الزيادة في الاستهلاك والنزعة الاستهلاكية المفرطة. فقد تدعم تلك الخطوات الجهود للانتقال من "اقتصاد الطمع" إلى "اقتصاد أخضر". بالنسبة لإندونيسيا، كان يُنظر إلى الاقتصاد الأخضر كنهج للتنمية الاقتصادية الذي لم يعد يعتمد على فرط استغلال الموارد الطبيعية والبيئة، ولكن يهدف إلى الوصول إلى تنمية اقتصادية صديقة للبيئة. مع التأكد أن المشاكل الاقتصادية العالمية لا تقلل أو تلهي عن أهداف الاستدامة وأهداف تغير المناخ، كان من المهم التركيز على الالتزاماتهم الوطنية ومسؤولياتها العالمية. لذلك، لتأمين مستقبل المناخ، فمن المهم أن نؤكد أيضاً على "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها" واعتقد وفدهم أن الدول المتقدمة يجب أن تأخذ زمام القيادة، جنباً إلى جنب مع الدور المتزايد للبلدان النامية أيضاً. وفي هذا الصدد، كانت إندونيسيا في خضم حالة توقف تام في عام 2009 اتخذت قراراً طوعياً لتقليل 26٪ من الانبعاثات بحلول عام 2020، أو 41٪ مع دعم دولي.

31. وأشارت مندوبة الهند أنه في مؤتمر دوربان كانت هناك محاولة لتحويل عبء المناخ عن البلدان النامية وكان أحد المطالب الرئيسية للبلدان النامية هو اتفاق بشأن فترة الالتزام الثانية من بروتوكول كيوتو جنباً إلى جنب مع تفعيل الترتيبات المتفق عليها في كانون من جانب البلدان المتقدمة. ومع ذلك، كانت تصرُّ البلدان المتقدمة على اتفاقيات جديدة ملزمة قانونياً لجميع الأطراف دون أي تمييز.

32. كان مؤتمر دوربان واحدة من أهم المؤتمرات بشأن تغير المناخ منذ أن تم الإتفاق على فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو للدول المتقدمة (الأطراف في بروتوكول كيوتو). بالإضافة إلى ذلك، فإن قرار إدراج صندوق المناخ الأخضر، الذي يعد مطلب رئيسي لتمويل جهود البلدان النامية في آلية التكنولوجيا... الخ قد أبصر النور على شكل قرار متفق عليه من قبل الأعضاء. في هذه المذكرات، ذكرت أنه بناءً على إصرار الهند عادت قضية "العدالة" تحتل مركز الصدارة في النقاش حول تغير المناخ في دوربان. وبناءً عليه، تم الإتفاق على عقد ورشة عمل بشأن مسألة العدالة في الحصول على التنمية المستدامة التي من شأنها دفع عجلة التفاهم وأهمية النهج في تطوير نظام تغير المناخ.

33. وأكدت المندوبة أن للهند كدولة نامية تحديات تنموية ضخمة. وكان حوالي 55٪ من سكان الهند لايتمكنون من الحصول على الطاقة التجارية. وعلى الرغم من تلك التحديات التنموية، فقد أعلنت الهند التزامها بإبقاء معدل الانبعاث لكل فرد أخفض من متوسط معدل الانبعاث لكل فرد في البلدان المتقدمة، وتبنت خطة العمل الوطنية بشأن تغير المناخ بالإضافة إلى البعثات الوطنية. إن تلك البعثات تتجاوز التخفيف والتكيف وكانت تركز على توقع وطني شامل للتنمية المستدامة.

34. ودُكرت أن التحديات المتعلقة بجميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة يجب أن تُعالج بطريقة متوازنة. وينبغي على مسار التنمية العالمية التعرف على حقيقة أن البشر كانوا في مركز التنمية المستدامة. إن الوزن الغير متكافئ للركيزة البيئية سيؤدي إلى التنمية غير المتوازنة وتهدد أكثر قدرات البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتقدم في مسار التنمية المستدامة. وتطلب تحقيق التوازن بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة أي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة التكامل والتنسيق بينهما.

35. وينبغي أن يكون الاقتصاد الأخضر بشكل أساسي الإقتصاد الذي يتصل مباشرة بالأولويات الأساسية في القضاء على الفقر، والأمن الغذائي، حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة وتوليد فرص العمل. في هذا الجانب، تعتقد الهند أن الاقتصاد الأخضر هو مفهوم ديناميكي يهدف إلى ضخ كل نشاط من أجل القضاء على الفقر والاستدامة وبالتالي تخضير الاقتصاد من أجل التطوير اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. ويمكن أن يكون الاقتصاد الأخضر فقط من حيث الانتقال التدريجي، في حين يبقى راسخاً داخل إطار شامل من "التنمية المستدامة" وبنفس القدر من الأهمية، واستدامة سبل العيش. لا يمكن لوضع معايير جديدة للتنمية أن تضعف من الهدف الأسمى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر في البلدان النامية ومع ذلك، لم يكن الاقتصاد الأخضر مفهوماً معيارياً، وبالتالي، يجب على حركة في هذا الاتجاه أن تكون أكثر في طبيعة التطور من الانتقال. ينبغي على المرء تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من أجل القضاء على الفقر، وينبغي ألا تؤثر سلباً على معيشة الشرائح الضعيفة من المجتمع مثل صغار المزارعين المهمشين والعاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

36. إن الوصول إلى التكنولوجيا السليمة / النظيفة بيئياً بأسعار معقولة كان أساسياً بالنسبة للبلدان لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتقدم نحو اقتصاد أخضر. تحتاج البلدان النامية أن تحصل على تكلفة تكنولوجيات فعالة ملائمة لتوفر الموارد والعوامل الجغرافية لتمكينهم من تسريع الانتقال إلى التنمية المستدامة. وينبغي لأي دراسة عن الاقتصاد الأخضر تسهيل البحث والتطوير في التقنيات الصديقة للبيئة في نطاق الملكية العامة بحيث أن البلدان النامية يمكنها الحصول عليها بأسعار معقولة.

37. وذكرت مندوبة جمهورية العراق أن حكومتها كانت تعمل من أجل الغذاء والاستثمارات الملائمة لجميع المستثمرين من مختلف البلدان التي من شأنها أن تساعد بلادهم في إعادة البناء وتعزيز الفرص المتاحة للبلدان في اقتصادهم. ومن شأن هذه الاستثمارات التغطية على نقص العمالة وزيادة في نصيب الفرد من الدخل الخاصة بهم والتي تمكنهم من خدمة البشر. وأشارت المندوبة إلى أن العراق قد وقعت عدداً من مذكرات تفاهم مع الدول ودعمت جميع جهود ألكو لتحسين الاستثمار المستدام.

38. وأشار مندوب ماليزيا إلى القرار ICP.17 في مؤتمر الأطراف السابع عشر في ديران، جنوب أفريقيا لإطلاق عملية لوضع "البروتوكول"، "صك قانوني آخر" أو "نتيجة متفق عليها مع القوة القانونية بموجب الاتفاقية" من خلال الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج دوربان لتعزيز العمل. وتقرر أيضاً أن يتم اطلاق خطة العمل لتعزيز طموح التخفيف واستكشاف خيارات لمجموعة من الإجراءات التي تتمكن من سد الفجوة الطموحة بهدف ضمان جهود أعلى مستوى من التخفيف الممكن من قبل جميع الأطراف. وفي هذا الصدد، وكان من المتوقع من جميع الدول المشاركة أن تتعهد بأعلى تخفيضات لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، أو أن تخفض معدلات النمو للانبعاثات.

39. وفيما يتعلق بمفاوضات الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج دوربان لتعزيز العمل، رأت ماليزيا أن الأولوية ينبغي أن تعطى من قبل الأطراف المتفاوضة لمناقشة خطة العمل لتعزيز طموح التخفيف بدلاً من التركيز على شكل الوثيقة الختامية. لذلك، جاء موقف ماليزيا في أنه ينبغي على خطة العمل كهذه أن تعكس مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" وأن الخيارات والطرق لزيادة مستوى طموح التخفيف يجب أن يتم فهمها في سياق تعزيز التنمية المستدامة، مع اعطاء أهمية متساوية ومتوازنة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

40. ولذلك، وفي سياق التفويض القائم لألكو على مواصلة رصد التقدم المحرز في تنفيذ مفاوضات تغيير المناخ، اقترحت ماليزيا لألكو إنشاء آلية لتبسيط وجهات نظر الدول الأعضاء في ألكو ومواقفهم حول هذه المسألة ولحث كل الدول الأعضاء في ألكو على طرح مثل هذه الآراء والمواقف في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المستقبلية.

41. وحول مؤتمر ريو +20 الجاري في ريو دي جانيرو، قال المندوب أن التركيز كان على الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. لذلك، كان من المتوخى أن النتيجة الإيجابية للمؤتمر من شأنها أن تؤدي في وضع المسات الأخيرة على وثيقة "المستقبل الذي نريده".

42. ولاحظ المندوب أن التزامات معينة في الوثيقة الختامية تعود إلى التزامات دولية تحكمها مختلف الأنظمة القانونية الدولية. في الإشارة إلى الإلتزام المقترح لتأسيس إدارة نفايات ونظام دورة حياة أكثر فعالية، قد تنشأ القضايا عندما يتضمن التخلص من المادة الكيميائية أو الإلكترونية تحركات عابرة للحدود لهذه المواد التي كانت تحكم في ظل نظام الرقابة على الصادرات.

43. وفيما يتعلق بالإلتزامات المقترحة حول البيئة البحرية العالمية، وبرنامج عمل عالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية وما إلى ذلك، كانت ماليزيا ترى أن هذه الإلتزامات يجب أن تكون متوافقة مع الإلتزامات المنصوص عليها في المعاهدات القانونية الدولية ذات الصلة مثل إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982.

44. حثت ماليزيا الدول الأعضاء في ألكو على المشاركة بنشاط والتعبير عن نهجها ولا سيما مواقفها حول مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في المفاوضات المقبلة بشأن القضايا البيئية.

ثانياً. النظام الدولي بشأن تغير المناخ

أ. تمهيد

45. تحتوي إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992 وبروتوكول كيوتو لعام 1997 على استجابة المجتمع الدولي في مواجهة التحديات التي يشكلها خطر تغير المناخ. وتم اختتام الإتفاقية الإطارية في 9 أيار 1992، وفتح باب التوقيع عليها في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في حزيران 1992. ودخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في 21 آذار / مارس 1994، وبعد أن حققت تصديق 195 عضو من الدول الأطراف في الإتفاقية، وصلت إلى العالمية. دخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ في 16 شباط / فبراير 2005 وحالياً هناك 193 بلداً ومنظمة واحدة إقليمية للتكامل الاقتصادي (الجماعة الاقتصادية الأوروبية) التي أودعت صكوك التصديق أو الإنضمام أو الموافقة أو القبول. وتصل نسبة إجمالي انبعاثات الأطراف المدرجة في الملحق الأول إلى 63.7%. ومع ذلك، فلا يزال أكبر مساهم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، خارج بروتوكول كيوتو.¹

46. وظلّ مؤتمر الأطراف في الإتفاقية الإطارية واجتماع مؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، والهيئات العليا لصنع القرار في إتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، منذ بدء تنفيذ هذه الصكوك القانونية

¹ إن حالة التصديق على هذه الصكوك مستوحاة من موقع: http://unfccc.int/essential_background/items/2877.php (آخر وصول إليه كان في 15April 2012).

يجتمعون على أساس سنوي. على هذا النحو، حتى حزيران / يونيو عام 2013، ظلت تنعقد الاجتماعات الثامنة عشر لمؤتمر الأطراف والاجتماعات الثامنة للأطراف في بروتوكول كيوتو.

47. ويشارك المجتمع الدولي في الوقت الحاضر في مفاوضات لوضع إطار للعمل بعد عام 2012، فور انتهاء فترة الالتزام الأولى لبروتوكول كيوتو. وتجدر الإشارة إلى أنه في كانون الأول / ديسمبر 2007، وافق اجتماع المفاوضات في مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ في بالي على إعداد خطة عمل بالي وخارطة طريق الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في كانون الأول / ديسمبر 2009 في كوبنهاغن كموعداً نهائيًا للإتفاق على إطار للعمل بعد عام 2012. وضعت الخطة خارطة الطريق العمل بأربعة أضعاف لعمل تغير المناخ والتخفيف والتكيف والتكنولوجيا والتمويل. وكان أساساً تفويض لإتمام أمرين: أولاً: التزامات خفض الانبعاثات من قبل الدول الصناعية للمرحلة الثانية من بروتوكول كيوتو، وثانياً: الأهداف العالمية للعمل التعاوني الطويل الأمد حتى عام 2050. ويغطي هذا القسم مؤتمري بون حول تغير المناخ الذين تم انعقادهم في حزيران / يونيو وتموز / يوليو 2013؛ انعقد مؤتمر بانكوك حول تغير المناخ أب / أغسطس 2012؛ والمؤتمر الثامن عشر للأطراف في الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في الدوحة، قطر في تشرين الثاني / نوفمبر 2012، وكانت الملحة العامة عن الندوة التي نظمتها أمانة ألكو في مقرها في 16 كانون الثاني / يناير 2013 تدور حول موضوع "تغير المناخ: بعد سياسة كيوتو بشأن المناخ".

ب. محادثات بانكوك بشأن تغير المناخ (من 30 آب / أغسطس حتى 5 أيلول / سبتمبر 2012، بانكوك، تايلاند)

48. عُقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في بانكوك، تايلاند، من 30 آب / أغسطس - إلى 5 أيلول / سبتمبر 2012. أدرج المؤتمر دورات إضافية للفريق العامل/المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأمد بموجب الإتفاقية، والفريق العامل/المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في الملحق الأول بموجب بروتوكول كيوتو

49. الفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في الملحق الأول بموجب بروتوكول كيوتو والفريق العامل/المخصص ببرنامج دوربان لتعزيز العمل تحت الفريق العامل المختص ببرنامج دوربان لتعزيز العمل، ناقش الأطراف رؤيتهم وتطلعاتهم حول هذا الفريق العامل، والنتائج المرجوة من عمله وكيف يمكن لهذه النتائج أن تتحقق. وناقش الطرفان أيضاً كيفية تعزيز الطموح، ودور وسائل التنفيذ وكيفية تقوية المبادرات التعاونية الدولية، فضلاً عن العناصر التي يمكنها تطير عمل الفريق العامل المختص ببرنامج دوربان لتعزيز العمل. ونيابة عن مجموعة ال 77 والصين، قيل إن برنامج دوربان يجب أن يضمن وجود روابط قوية بين التخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ، وأن يشمل مبادئ العدل والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. دعم ممثل الفريق الإفريقي الاستخدام المحدود لأسواق الكربون، وسلط الضوء على الحاجة لوضع قواعد المحاسبة والعمليات لنقل التكنولوجيا، ضمن تدابير أخرى. وتساءل ممثل رابطة الدول الجزرية الصغيرة النامية، سواء أكان التكيف يمكن أن يعطي حلاً كافياً لتأثيرات تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية، وما إذا كان يمكن للصندوق المناخ الأخضر تحمل تكاليف هذه التدابير، ودعا إلى إعطاء الأولوية للتخفيف تحت الفريق العامل المختص ببرنامج دوربان لتعزيز العمل. عارض الممثل مائدة مستديرة منفصلة على المبادئ، مشيراً إلى أن المبادئ ينبغي أن توجه عمل مساري العمل.

50. باسم باسيك (البرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين)، تم التأكيد على أن نتائج الفريق العامل المختص ببرنامج دوربان لتعزيز العمل ينبغي أن يكون في انسجام كاملة مع جميع مبادئ الإتفاقية، ولا سيما المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والعدل. ومتحدثاً بالنيابة عن مختلف البلدان النامية، تم التأكيد على أن جميع أعمال الفريق العامل المختص ببرنامج دوربان لتعزيز العمل هو بموجب الإتفاقية ويجب أن يلتزم بمبادئها، وقال أن عالمية التطبيق هو ليس اتساق التطبيق. وقال أنه لا ينبغي أن يصبح هذا الفريق الوسيلة التي "تتهرب" من خلالها الدول المتقدمة

التزاماتها الملزمة قانوناً. وقال أنه ينبغي عدم الشروع في العمل الفني من قبل منصة تحسين العمل حول المسائل التي لا تزال قيد النظر من قبل الفريقين العاملين المخصصين أخرى حتى الاختتام الناجح لعمل تلك الهيئات.

51. وعقد اجتماعان للمائدة المستديرة حول (i) الرؤية لمنصة تحسين العمل و (ii) الطموح الذي عقد. وخلال هذه الاجتماعات، أكد العديد من البلدان أفضلية الاتفاقية في عمل الفريق العامل المختص ببرنامج ديربان لتعزيز العمل، وأنه لا يجب أن يشارك عمل الفريق مطلقاً في إعادة صياغة الاتفاقية.

52. وتم تخصيص جلسة الفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في الملحق الأول بموجب بروتوكول كيوتو في حل القضايا العالقة لضمان الاستكمال الناجح لعمل الفريق في الدوحة، قطر، في كانون الأول / ديسمبر 2012، من خلال اقتراح تعديل مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو ليتم تبنيه. ومن شأن هذا التعديل السماح لفترة الالتزام الثانية بموجب البروتوكول بالبدء فوراً في الفترة من 1 كانون الثاني / يناير 2013. قدم الفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في الملحق الأول بموجب بروتوكول كيوتو ورقة غير رسمية توجز عناصر قرار الدوحة الذي يبنى التعديل في بروتوكول كيوتو. رحبت العديد من الأطراف بالتقدم المحرز في بانكوك، ولا سيما زيادة الوضوح في الخيارات لمعالجة الانتقال إلى فترة الالتزام الثانية.

53. ومتحدثاً بالنيابة عن البلدان النامية قال الممثل أن النجاح في الدوحة سيتطلب: فترة التزام ثانية طموحة وملزمة قانوناً تتضمن مساهمة عادلة وقائمة على العلم للأطراف المدرجة في الملحق الأول لسد ثغرة الطموح؛ ونتيجة طموحة متفق عليها بموجب خطة عمل بالي التي تضمن تخفيف طموح مماثل من قبل الغير أطراف في كيوتو، وتمويل الطموح ومعالجة الأعمال الأخرى الغير المنجزة في إطار خطة عمل بالي، بالإضافة إلى قدر أكبر من الوضوح في عمل الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج ديربان لتعزيز العمل.

54. وواصل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأمد العمل على إيجاد حلول عملية لتحقيق تفويضات محددة من المؤتمر السابع عشر للأطراف في ديربان. وكان التركيز على النتائج الضرورية لإختتام عمل الفريق في الدوحة، وكيف ستعكس العناصر في النتيجة النهائية للفريق المخصص بالعمل التعاوني، وما إذا كان يتطلب هناك وجود عمل إضافي بعد مؤتمر الأطراف الثامن عشر وإذا كان الأمر كذلك، تحديد قضايا ملموسة وسواء أكانت تلك القضايا تتطلب العمل الفني أو اعتبار سياسي.

ج. المؤتمر الثامن عشر للأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاجتماع الثامن للأطراف في بروتوكول كيوتو (26 تشرين الثاني / نوفمبر - 8 كانون الأول / ديسمبر 2012، الدوحة، قطر)

55. انعقد المؤتمر الثامن عشر للأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الفترة ما بين 26 تشرين الثاني / نوفمبر و 8 كانون الأول / ديسمبر 2012 في الدوحة، قطر. وتزامن ذلك مع الاجتماع الثامن للأطراف في بروتوكول كيوتو. منذ دخول الإتفاقية الإطارية حيز التنفيذ في عام 1994، ومؤتمر الأطراف في الإتفاقية الإطارية يجتمع سنوياً لتقييم التقدم المحرز في التعامل مع تغير المناخ، ويستعرض اجتماع الأطراف في كيوتو بروتوكول تنفيذ بروتوكول كيوتو، الذي تم تبنيه في عام 1997، ويتخذ القرارات لتعزيز التنفيذ الفعال لها.

56. كما تضمن المؤتمر خمسة اجتماعات من قبل الهيئات الفرعية: الدورة السابعة والثلاثين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والدورة السابعة والثلاثون للهيئة الفرعية للتنفيذ، والفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف في الملحق الأول بموجب بروتوكول كيوتو، والفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأمد بموجب الاتفاقية الإطارية (AWG-LCA 15) والفريق العامل المخصص المعني ببرنامج دوربان لتعزيز الإجراءات.

أهمية المؤتمر الثامن عشر للأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

57. كان للمؤتمر الثامن عشر للأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 8 المنعقد في الدوحة، أهمية خاصة نظراً للمنشورات الحديثة التي تلتفت الانتباه إلى مختلف القضايا البيئية الملحة. وتشمل: منشورات التقرير حول انبعاثات الكربون العالمية التي تكون عالية في كل وقت²، تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول ثغرة الانبعاثات التي تتوسع على نطاق أوسع³، وتحذير تحليل البنك الدولي مجدداً من الآثار الكارثية المحتملة لاستمرار ارتفاع درجة الحرارة العالمية⁴.

58. وتضمنت المجالات الرئيسية التي تتطلب اهتمام المؤتمر الثامن عشر للأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الحاجة إلى الشفافية في القياس والإبلاغ عن التزامات وإجراءات الدول لخفض الانبعاثات؛ العمل على تحقيق العدالة في المفاوضات حول إتفاقية المناخ الدولية لعام 2015؛ والتفاوض على خطة عمل للوفاء بالموعد النهائي في عام 2015 الذي حدده برنامج دوربان؛ ومستقبل أسواق الكربون العالمية، واعتماد فترة الالتزام الثانية بموجب بروتوكول كيوتو وختام الفريقان العاملان المخصصان (AWG-LCA و AWG-KP)؛ وإحراز تقدم في التمويل طويل الأمد لدعم العمل في البلدان النامية، التي من المفترض أن تصل إلى مستوى 100 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2020، على النحو المتفق عليه في كوبنهاغن في عام 2009 في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف⁵⁻⁶.

النتائج الرئيسية لمؤتمر الدوحة

59. اتفقت الأطراف على بوابة مناخ الدوحة، الذي عدّل بروتوكول كيوتو، ويعد الاتفاق الوحيد القائم والملزم الذي بموجبه تعهدت البلدان المتقدمة بالتزامات كُمية لخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وعلى وجه التحديد: قررت الحكومات فترة الالتزام الثانية لمدة ثماني سنوات، والتي بدأت في 1 كانون الثاني / يناير 2013. تم الاتفاق على المتطلبات القانونية التي من شأنها أن تسمح باستمرار سهل للبروتوكول، وتم الحفاظ على قواعد المحاسبة القيمة للبروتوكول. وافقت البلدان التي تأخذ التزامات إضافية بموجب بروتوكول كيوتو على مراجعة التزاماتها بخفض الانبعاثات في موعد أقصاه عام 2014، بهدف زيادة مستويات كل منها من الطموح. إن آليات السوق في إطار بروتوكول كيوتو آلية التنمية النظيفة، التنفيذ المشترك والتجارة الدولية الانبعاثات - ستستمر. ويبقى الوصول إلى الآليات مستمراً لجميع البلدان المتقدمة التي قبلت بأهداف لفترة الالتزام الثانية. تمت إضافة عنصر

² بيترز، أندرو، بون، كانادل، كايس، فيليب، لو كوير، مارلاند، روباتش، ويلسون، " التحدي للحفاظ على الاحترار العالمي أقل من 2 درجة مئوية"، الطبيعة CLIM، التغيير، online/2012/12/02، مجموعة الطبيعة للنشر، وهي فرع من شركة Macmillan Publishers المحدودة

³ تقرير فجوة الانبعاثات في برنامج عمل الأمم المتحدة للبيئة كما استشهد بها جنيفر مورجان، مديرة، برنامج المناخ والطاقة، معهد الموارد العالمية.

⁴ "تحويل الحرارة للأسفل: لماذا يجب أن يتم تجنب العالم الأكثر حرارة ب 4 ° C"، تقرير صادر عن معهد بوتسدام لبحوث التأثيرات المناخية وتحليلات المناخ، بتكليف من البنك الدولي.

⁵ جنيفر مورجان، مديرة برنامج المناخ والطاقة، معهد الموارد العالمية، متاحة على الموقع-<http://insights.wri.org/news/2012/11/issues-watch> : doha-climate-negotiations-cop-18، آخر وصول إليه كان في 21 كانون الأول / ديسمبر 2012.

⁶ نشرة مفاوضات الأرض، المجلد. 12 رقم 567، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية المستدامة، 11 كانون الأول / ديسمبر 2012، متاحة على الموقع : <http://www.iisd.ca/climate/cop18/enb> ، آخر وصول إليه كان في 21 كانون الأول / ديسمبر 2012.

رئيسي ل (MRV) إطار قياس والإبلاغ والتحقق بالنسبة للبلدان المتقدمة مع اعتماد جداول للتقارير كل سنتين يعرف باسم تنسيق جدولي المشتركة، وبالتالي تعزيز الشفافية والمساءلة في النظام.

60. أعلن بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، أنه سيدعو إلى اجتماع لزعماء العالم في عام 2014 ليصَلب "الإرادة السياسية" للمساعدة في ضمان الوفاء بالموعد النهائي عام 2015 بالنسبة لتبني المعاهدة المقبلة بشأن تغيير المناخ. يحتفظ الاتحاد الأوروبي بألية بروتوكول كيوتو الرابعة 'فقاعة' لتحقيق معاً الالتزام بتخفيض الانبعاثات داخل الدول الأعضاء. تؤكد كندا واليابان وروسيا والولايات المتحدة ونيوزيلندا حالة عدم التصديق على فترة الالتزام الثانية.

61. يمكن أن يتم نقل فائض وحدات الكميات المخصصة دون قيد من فترة الالتزام الأولى إلى الثانية لبروتوكول كيوتو من قبل الأطراف المدرجة في الملحق الأول التي لديها هدفاً لفترة الالتزام الثانية، ولكن مع فرض قيود على استخدام الفائض المنقول لفترة الالتزام الثانية والقيود الكمية على عدد من هذه الوحدات التي يمكن الحصول عليها من أطراف أخرى.

الفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في الملحق الأول بموجب بروتوكول كيوتو

62. لقد تم إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في الملحق الأول بموجب بروتوكول كيوتو في الاجتماع الأول للأطراف في بروتوكول كيوتو في مونتريال عام 2005 لمعالجة التزامات البلدان الصناعية للفترة ما بعد عام 2012 بموجب بروتوكول كيوتو. وضعت فترة الإلتزام الأولى الهدف بالنسبة للبلدان الصناعية والاتحاد الأوروبي لتحقيق تخفيضات في معدل الانبعاثات بنسبة 5 في المئة عن مستوياتها في عام 1990 بحلول الفترة 2008-2012. ومع ذلك، فإن بعض الأطراف الرئيسية في بروتوكول كيوتو مثل اليابان وكندا ونيوزيلندا والاتحاد الروسي رفضت أن تتخذ التزامات في فترة الإلتزام الثانية معتبرةً أن بعض البلدان النامية التي هي أيضاً مصدر انبعاث كبير في العالم يجب أن تتعهد بالالتزامات.

63. على الرغم من هذا، كان مؤتمر الدوحة قادراً على تقديم تفويض للفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في الملحق الأول بموجب بروتوكول كيوتو مع الأطراف المتفقة على فترة الإلتزام الثانية الذي يجري تطبيقها بشكل مؤقت، اعتباراً من 1 كانون الثاني / يناير 2013 فصاعداً، مع هدف تخفيض مستوى الانبعاثات بنسبة 18 في المئة من مستوياتها في عام 1990 من جانب أطراف الملحق الأول - الدول الصناعية ودول الاتحاد الأوروبي - في الفترة من 2013 حتى 2020. في حين سعى تحالف الدول الجزرية الصغيرة أن تكون فترة الإلتزام 5 سنوات، فضلت الأطراف المدرجة في الملحق الأول أن تكون فترة الإلتزام أطول بسبب التشريرات الداخلية الخاصة بها القيد التنفيذ وبسبب الرغبة في تجنب وجود فجوة بين فترة الإلتزام الثانية والنظام الجديد المتوقع أن يدخل حيز التنفيذ في عام 2020.

64. وأخذت قرارات هامة أيضاً فيما يتعلق بوحدات الكمية المخصصة الفائضة. تم وضع قيود على قدرة الدول الأطراف لتأجيل فائض وحدات الكمية المخصصة من فترة الإلتزام الأولى إلى الثانية، وعلى قدرة الأطراف على بيع فائض وحدات الكمية المخصصة إلى الدول الأخرى. وجاء هذا القرار بعد الكثير من النقاش حول ما إذا كان سماح الأطراف باستخدام فائض وحدات الكمية المخصصة يأتي بنتائج عكسية على جهود تخفيف الانبعاثات وعمّا إذا كان عدم السماح باستخدامه كان في الحقيقة عقوبة مفروضة على البلدان التي تجاوزت أهدافهم في تخفيف الانبعاثات.

الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأمد بموجب الاتفاقية الإطارية

65. لقد تم إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأمد بموجب الاتفاقية عندما تم تبني خطة عمل بالي في مؤتمر الأطراف الثالث عشر في بالي عام 2007. في مؤتمر الأطراف الثالث عشر، تم الاتفاق على عملية لمدة عامين التي كانت تهدف إلى إنهاء نظام مابعد 2012 من قبل كوبنهاغن في كانون الأول 2009. وكان القصد من هذا معالجة بعض القصور في بروتوكول كيوتو، " وخصوصاً رفض الولايات المتحدة للانضمام الى معاهدة لا تتطلب خفض الانبعاثات من مصادر الانبعاث الكبيرة للبلاد النامية". وقد تم الإشادة بخطة عمل بالي لكونها تقدمية، من حيث أنها قدمت مفهوم "البلدان المتقدمة" و"البلدان النامية"، بموجب الاتفاقية بعكس "الملحق الأول" و"الأطراف غير المدرجة في الملحق الأول". فخلق هذا إمكانية التفريق وفقاً لمستويات التنمية الاقتصادية فيما بين البلدان النامية. ومع ذلك، بعد الفشل في اختتام فريق العمل التعاوني في مؤتمر الأطراف الخامس عشر، تم تمديده في المؤتمر السادس والسابع عشر للأطراف قبل أن يُختتم أخيراً في مؤتمر الأطراف الثامن عشر.

66. كجزء من ختام الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأمد، تم إنشاء اللجنة الدائمة للشؤون المالية ولجنة التكيف، وتم التأكيد على جمعية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفها المضيف لمركز تكنولوجيا المناخ، وسوندغو، جمهورية كوريا، تم التصديق عليها كمضيف لصندوق المناخ الأخضر. وتم تشجيع البلدان المتقدمة النمو أيضاً على توفير التمويل بين عامي 2013 و 2015 في نفس المستويات على النحو المنصوص عليه خلال نفس فترة البداية السريعة بين عامي 2009 و 2012. وتمدد الاتفاقية أيضاً تفويض برنامج العمل بشأن التمويل طويل الأمد لسنة واحدة.

الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج دوربان لتعزيز العمل

67. تم إنشاء الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج دوربان لتعزيز العمل في مؤتمر الأطراف السابع عشر عام 2011 في دوربان ليأخذ على عاتقه التفاوض لصك قانوني جديد من شأنه أن يكون قابل للتطبيق ومُتفق عليه من قبل جميع الأطراف في الاتفاقية الإطارية وله قوة قانونية بموجب الاتفاقية. وكان الموعد النهائي لفريق العمل هذا لإكمال تفويضه لا يتجاوز عام 2015 من أجل السماح بتنفيذ وثيقته بحلول عام 2020. إن أهمية الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج دوربان لتعزيز العمل ترتبط بالقصور في الفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في الملحق الأول بموجب بروتوكول كيوتو والفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأمد، إن الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج دوربان لتعزيز العمل كان من المفترض أن يتفاوض بشأن صك يذلل عقبات الفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية والفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني. شهد مؤتمر الأطراف الثامن عشر القرار الصادر لمواصلة وتبسيط عملها وتأكيد التزامها المستمر نحو إكمال نص تفاوضي بحلول شهر أيار / مايو عام 2015.

68. مع تزايد الحقائق القاتمة المحيطة بقضايا تغير المناخ الجارية، لايزال تنفيذ الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو يأخذ أهمية. في وقت شهد فيه مؤتمر الدوحة بنفسه تغييراً أساسياً صغيراً في الحالة الراهنة للأطراف في اتفاقية تغير المناخ، كان ذلك بمثابة خطوة إضافية نحو القرار في نهاية المطاف والتخفيف من القضايا المناخية وتنفيذ نظام البيئي وظيفي بحق يتجنب الكوارث.

69. مؤتمر الأطراف التاسع عشر / اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو سيعقد في وارسو، بولندا في الفترة من 11-22 تشرين الثاني / نوفمبر 2013.

د. تقرير عن ندوة حول "تغير المناخ: بعد سياسة كيوتو للمناخ" (16 كانون الثاني / يناير 2013، مقر ألكو، نيودلهي، الهند)⁷

70. تحمل مرحلة ما بعد سياسة كيوتو للمناخ أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية في حين العديد منهم يشكل جزءاً من الأطراف غير المدرجة في الملحق الأول لبروتوكول كيوتو. وفي ضوء التطورات الأخيرة، تبني بوابة الدوحة للمناخ خلال المؤتمر الثامن عشر للأطراف في تشرين الثاني / نوفمبر 2012، تعتبر أمانة ألكو أنه من الضروري أن تعقد ندوة حول "تغير المناخ: بعد سياسة كيوتو للمناخ" في 16 كانون الثاني / يناير 2013 في مقر ألكو. حضره أكثر من خمسة وعشرين مشاركاً كما حضره عدد قليل من موظفي الاتصال من الدول الأعضاء في ألكو. كان التركيز الرئيسي للمؤتمر الألف الذكر على مراجعة المناقشات في المجالات الرئيسية من قضايا تغير المناخ بعد المؤتمر الثامن عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في الفترة من 26 تشرين الثاني / نوفمبر إلى 7 كانون الأول / ديسمبر 2012 في الدوحة، قطر. كانت أهداف المؤتمر هي رفع وعي الحاجة لنظام مابعد كيوتو وفترة الالتزام الثانية ليتم تبنيها من قبل الدول، في شكل متعدد التخصصات حيث أن الموضوعات تستلزم مناقشات حول العلم والاقتصاد لنظام تغير المناخ، واستجابات قانونية والسياسات، وسياسة المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ؛ ومراجعة مؤتمر ما بعد الدوحة. في هذا الصدد، كانت تتطلع الأمانة لتقديم العروض ووجهات النظر التي من شأنها أن تلبى احتياجات ومخاوف البلدان من المنطقة الآسيوية والأفريقية بشأن السير نحو سياسة ملموسة لمابعد سياسة كيوتو بشأن المناخ الدولي.

71. قدم سعادته الأستاذ الدكتور رحمت محمد، الأمين العام لألكو تعليقاً ترحيبياً، وقال إن قضية تغير المناخ أصبحت مهمة جداً، بعد مؤتمر الأطراف في الدوحة، الذي شهد حاجة ملحة على المضي قدماً في برنامج دوربان. وقد انعقدت سلسلة من محادثات تغير المناخ التابعة للأمم المتحدة حول قضايا مثل كيفية التعامل مع فترة الالتزام الثانية للدول الأعضاء بعد بروتوكول كيوتو. ومن أجل أن يكون لها منظور متنوع حول قضية تغير المناخ، اعتقدت ألكو أنه من الضروري استضافة الندوة. وألقى الكلمة الرئيسية الأستاذ تشيا جوي تشينغ الذي يشغل حالياً منصب الأمين العام لأكاديمية شيامن للقانون الدولي، وأيضاً أستاذ في كلية الحقوق، جامعة سوشو، تايبيه، الصين. تناول الأستاذ تشينغ موضوع "آثار التجارة الدولية وتغير المناخ". وألقى الأستاذ بهارات ديساي، أستاذ في القانون الدولي، مركز الدراسات القانونية الدولية، جامعة جواهرلال نهرو، ويشغل أيضاً رئاسة جواهرلال نهرو في القانون البيئي الدولي، خطاب التنصيب. حيث كان الموضوع "إعطاء المعنى من عملية تنظيم تغير المناخ بعد العام 2012: بعض الآثار". وقدم الدكتور حسن سليمان، نائب الأمين العام لألكو تصويت بالشكر في الجلسة الافتتاحية للندوة.

72. وكانت الدورة الأولى للندوة حول علوم واقتصاد تغير المناخ، الذي ترأسه السيد ناريندر سينغ، الأمين العام، الجمعية الهندية للقانون الدولي، نيودلهي. كانت المتحدثون البارزون في الدورة الدكتور أركانا نيجي، أستاذ مساعد، مركز السياسة الدولية، المنظمة ونزع السلاح، والدكتور ياسوكاتا فوكاهوري، نائب الأمين العام لألكو، والدكتور أنور سادات، أستاذ مساعد، الجمعية الهندية للقانون الدولي، نيودلهي. كانت المواضيع مثيرة جداً للإهتمام حيث أعطى الدكتور نيجي لمحة عامة عن نظام ما بعد كيوتو وفترة الالتزام الثانية، وتناول الدكتور فوكاهوري علوم واقتصاد تغير المناخ وبينما شرح الدكتور سادات عن صندوق المناخ الأخضر من منظورات تطوير البلاد.

73. ترأس الجلسة الثانية السيد فنغ كوينغهو، نائب الأمين العام لألكو، وتناول قضايا الاستجابة القانونية والسياسة. وكان المتحدثون المميزون هم: السيدة شانو نارايان، المسؤول القانوني للمنظمة لألكو، والسيد شيجو ام. في محاضر في قسم دراسات السياسة، معهد موارد الطاقة، نيودلهي، والدكتور لوثر ام. رانجيجي، أستاذ مساعد، كلية

⁷ وسُيُعمَّم التسجيل الحرفي للندوة حول "تغير المناخ: بعد سياسة كيوتو للمناخ" على 16 كانون الثاني / يناير 2013 في مقر ألكو خلال الدورة السنوية الثانية والخمسون.

الدراسات القانونية، جامعة جنوب آسيا ، نيو دلهي. تناول المتحدثون الإطار القانوني الدولي بشأن تغير المناخ، ودور الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والتقييم العلمي، والمؤتمر في مرحلة ما بعد الدوحة: نظرة في الحوارات القانونية والسياسية. وتلت الجلسات جلسة أسئلة وأجوبة.

74. ولوحظ أنه على الرغم من أن بروتوكول كيوتو يحصل على فترة الالتزام الثانية لمدة ثماني سنوات، ليس هناك التزامات تخفيف محسنة على ما تم الاتفاق عليه سابقاً في دوربان. وقد عدل هدف تخفيض انبعاثات بروتوكول كيوتو من قبل أطراف الملحق الأول إلى على الأقل

75. 18 في المائة عن مستويات عام 1990 في فترة الالتزام 2013-2020. على الرغم من أن التعديل يحث الأطراف المدرجة في الملحق الأول على تطبيق مؤقت للتعديل المنتظر دخوله حيز التنفيذ لضمان الاستمرارية بين فترات الالتزام مع هذا فإن الأطراف الرئيسية في الملحق الأول لم تتخذ أي التزامات أخرى. على الرغم من البند أن أطراف الملحق الأول الغير موافقين على فترة الالتزام الثانية لن يكونوا قادرين على التجارة في تخفيضات الانبعاثات المعتمدة آلية التنمية النظيفة لأغراض الامتثال لتعهدات خفض الانبعاثات للأمم المتحدة، لم يكن هدفاً واقعياً.

هـ. محادثات بون بشأن تغير المناخ (29 نيسان / أبريل - 3 أيار/ مايو عام 2013، بون، ألمانيا)

76. عُقدت الدورة الثانية للفريق العامل/المخصص المعني ببرنامج دوربان لتعزيز العمل في بون، ألمانيا، في الفترة من 29 نيسان / أبريل إلى 3 أيار / مايو 2013. وتجدر الإشارة إلى أنه في المؤتمر الثامن عشر للأطراف تقرر أن الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج دوربان لتعزيز العمل سينظر في العناصر لمشروع النص التفاوضي من قبل المؤتمر العشرين للأطراف في عام 2015، بهدف إتاحة نص تفاوضي قبل أيار/ مايو 2015. وتم تنظيم الفريق العامل الثاني المخصص المعني ببرنامج دوربان لتعزيز العمل (ADP2) حول ورش عمل ومناقشات المائدة المستديرة، التي تغطي مساري عمل الفريق في اتفاق 2015 (مسارا العمل 1) وقبل طموح 2020 (مسارات العمل 2).

77. وكان الهدف من ورشة العمل توفير فرصة للأطراف للتواصل مع الخبراء وأصحاب المصلحة ومناقشة نطاق وهيكل وتصميم إتفاق عام 2015، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بتطبيق مبادئ الإتفاقية ، وطرق تحديد و انعكاس العمل المعزز، والخبرات والدروس المستفادة من العمليات الأخرى. ركزت ورشة العمل في جزئها الأول على جوانب التصميم لإتفاق طموح دائم فعال لعام 2015 يحشد العمل الوطني. بينما ركزت في جزئها الثاني على تطبيق مبادئ الإتفاقية في اتفاق عام 2015. نظر الطرفان إلى المبادئ على أنها جسدت وفُعلت في أحكام الإتفاقية، وهيكلها والتزاماتها، وأنه ينبغي عليهم توجيه نطاق وهيكل وتصميم إتفاق عام 2015. واعتبروا أن التركيز ينبغي أن يكون على تنفيذ الالتزامات القائمة بدلاً من التفاوض، وأنه لم تكن هناك حاجة لنظام جديد، هم بحاجة أكثر لتعزيز التنفيذ. وذكر أن الإتفاقية تمثل القانون البيئي الأكثر ابتكاراً في العالم ونموذجاً لتطلعات غيرها من الأنظمة؛ بدلاً من بناء "أحلام لتصميم التمايز". واعتبرت بعض الأطراف أن الدول المتقدمة لم تنفذ التزاماتها، وأن عدم وضوح فيما يتعلق بالدعم يعيق عمل البلدان النامية. ودعا إلى طائفة من الالتزامات تقوم على العدالة والمسؤوليات التاريخية، وإلى دعم متوقع كافٍ، وأبعادالعدالة العديدة المحددة، بما في ذلك المسؤولية التاريخية والأبعاد الاجتماعية، والقدرة على التكيف، والقدرة على التخفيف، وهيكل الاقتصادات. تضمنت الالتزامات المطلقة للأطراف في الملحق الأول للإتفاقية (الأطراف المدرجة في الملحق الأول) والمساهمات النسبية للأطراف غير المدرجة في الملحق الأول للإتفاقية. وينبغي أن تنعكس العدالة في التزامات خفض الانبعاثات وكذلك في أهداف التكيف والتمويل، مع عدة أطراف يلاحظون المسؤوليات التاريخية، وبينما تتطور أيضاً، تكون بحاجة إلى أن تكون نقطة البداية.

و. محادثات بون بشأن تغير المناخ (من 3 حتى 14 حزيران / يونيو عام 2013، بون، ألمانيا)

78. عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في بون، ألمانيا في الفترة من 3 وحتى 14 حزيران / يونيو 2013، حيث شمل الدورة 38 للهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية. وقد عقدت أيضاً الدورة المستأنفة للفريق العامل المخصص المعني ببرنامج دوربان لتعزيز العمل (ADP2). أكملت الهيئة الفرعية وفريق العامل المخصص المعني ببرنامج دوربان لتعزيز العمل جدولا عمليهما في الطريقة المناسبة وتم تبني معظم التوصيات من قبل الدول الأعضاء لتقديم ممر نحو الأمام لمحاولة و"لتيسير" عمليات صنع القرار في مؤتمر الأطراف التاسع عشر المقبل في تشرين الثاني / نوفمبر 2013. ومع ذلك فقد تمت زعزعة الجهد بسبب حقيقة عدم إمكانية إطلاق عمل الهيئة الفرعية للتنفيذ في هذه الدورة^{ال} 38 للهيئات الفرعية.

79. شملت بعض القضايا الرئيسية التي تمت مناقشتها تخفيف البلدان المتقدمة؛ توجيهات لإجراءات التخفيف بدعم محلي في البلدان النامية؛ الزراعة؛ إطار لنهج مختلفة، بما في ذلك نهج الأسواق وغير الأسواق؛ انبعاثات الطيران الدولي والنقل البحري؛ والمسائل ذات الصلة بالتكيف الخ. وفي وقت لم تبدأ الهيئة الفرعية للتنفيذ أعمالها الفنية، أحرزت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية تقدماً في عدد من بنود جدول الأعمال وواصل الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج دوربان لتعزيز العمل "محادثة" تتمحور حول تحدد معالم اتفاق محتمل وتعزيز الطموح لفترة ما قبل عام 2020، حيث لاقى ردود فعل متباينة. دعا الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج دوربان لتعزيز العمل المشاركين في الرئاسة لإقترح، بالاعتماد على المعلومات المقدمة من الأطراف والمنظمات المراقبة، طريقة عمل متوازن، مركز وأكثر رسمية ليتم درسه من قبل الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج دوربان لتعزيز العمل في اجتماعه الذي سيعقد في وارسو، بولندا، في نوفمبر 2013 .

ثالثاً. النظام الدولي بشأن التنوع البيولوجي

أ. تمهيد

80. يتكون النظام الدولي بشأن التنوع البيولوجي من ثلاثة اتفاقات متعددة الأطراف بشكل أساسي، وهما؛ اتفاقية التنوع البيولوجي، بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية، وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقسيم العادل و المنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها. دخلت اتفاقية التنوع البيولوجي حيز التنفيذ في 29 كانون الأول / ديسمبر 1993، وبحلول 15 نيسان / أبريل 2011 كان لديها 193 دولة طرف و168 موقعين. تم تبني اتفاقية التنوع البيولوجي باعتبارها إطار عمل لتحقيق ثلاثة أهداف في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته، والتقسيم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية. ووفقاً للغة الاتفاقية، فإن مصطلح "التقسيم العادل" يتضمن الحصول المناسب على الموارد الجينية، وكذلك نقل التكنولوجيا المناسبة، مع مراعاة جميع الحقوق على هذه الموارد والتكنولوجيات، وعن طريق التمويل المناسب.

81. وبعد أن تم تبني الاتفاقية، كانت هناك إحدى عشرة دورة لمؤتمر الأطراف واثنين من الدورات الاستثنائية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وتبنى الاجتماع الاستثنائي الثاني لمؤتمر الأطراف في كانون الثاني / يناير 2000 بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية. يتناول البروتوكول النقل الآمن ومعالجة واستخدام الكائنات الحية المعدلة التي قد يكون لها تأثير سلبي على التنوع البيولوجي من خلال إنشاء تدبير لاتفاق متطور مطلع لواردات الكائنات الحية المعدلة لإدخالها قصداً في البيئة. كما أنه يجسد مبدأ وآليات احترازية لتقييم المخاطر وإدارتها، ويضع غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية لتسهيل تبادل المعلومات. دخل البروتوكول حيز التنفيذ في 11 أيلول / سبتمبر 2003 وبحلول 15 نيسان / أبريل عام 2011 كان له 160 دولة طرف. وفي الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في عام 2010، تم تبني بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقسيم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها بعد سبع سنوات من التفاوض.

ب. الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (من 08 وحتى 19 تشرين الأول / أكتوبر 2012، حيدر أباد، الهند) والاجتماع السادس للأطراف في بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية (من 1 إلى 5 تشرين الأول / أكتوبر 2012، حيدر أباد، الهند)

82. عُقد الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف لاتفاقية التنوع البيولوجي (من 8 حتى 19 تشرين الأول / أكتوبر 2012، في مدينة حيدر أباد، الهند، عقب الاجتماع السادس للأطراف في بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية. تناول مؤتمر الأطراف الحادي عشر مسائل مثل بناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، والآثار السلبية لتغير المناخ على البلدان النامية وأقل البلدان تقدماً، والعديد من القضايا المالية والمرتبطة بالميزانية، بما في ذلك التوجيهات لمرفق البيئة العالمية ، والتي هي بمثابة آلية المالية للاتفاقية.

- i. وافقت الدول المتقدمة على مضاعفة التمويل لدعم جهود الدول النامية في الاجتماع
- ii. أهداف التنوع البيولوجي المتفق عليها دولياً، والأهداف الرئيسية للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020.
- iii. وشمل مؤتمر الأطراف الحادي عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي التدابير الجديدة لعامل التنوع البيولوجي في تقييمات الأثر البيئي المرتبط بالبنية التحتية وغيرها من المشاريع الإنمائية في المناطق البحرية والساحلية.
- iv. وقد تقرر التمويل باستخدام رقم خط الأساس من متوسط الإنفاق السنوي الوطني بشأن التنوع البيولوجي بين عامي 2006 و 2010، وقالت البلدان المتقدمة أنها ستضاعف التدفقات المالية الدولية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي بحلول عام 2015.
- v. وضع مؤتمر الأطراف أيضاً أهدافاً لزيادة عدد البلدان التي تدرج التنوع البيولوجي في خطط التنمية الوطنية الخاصة بها، وأعدّ خطط مالية وطنية للتنوع البيولوجي، بحلول عام 2015. وهذه الأهداف والتقدم المحرز نحو تحقيقها سيتم مراجعتها في عام 2014.
- vi. قدمت مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول الإقتصاد والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي أيضاً سلسلة من الإرشادات العملية للحكومات في مؤتمر الأطراف الحادي عشر لدمج القيمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنظم الإيكولوجية في الخطط الوطنية للتنوع البيولوجي.
- vii. رحب المؤتمر بإنشاء برنامج الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي واعترف بالمساهمة المحتملة التي يمكن أن يقدمها لتعزيز فعالية الاتفاقية.

83. اعتمد مؤتمر الأطراف الحادي عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي 33 قرار وتناول الاجتماع حالة بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع (ABS)، وتنفيذ الخطة الاستراتيجية 2011-2020 والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وتنفيذ استراتيجية لتعبئة الموارد. وركزت المداولات أيضاً على : القضايا المتعلقة بالموارد المالية والآلية المالية، والتعاون والتوعية وعقد الأمم المتحدة في التنوع البيولوجي؛ عمليات الاتفاقية، والمسائل الإدارية ومسائل الميزانية. وتناول المندوبون أيضاً: استعادة النظام الإيكولوجي، والمادة 8 (أولاً) (المعرفة التقليدية)؛ والتنوع البيولوجي البحري والساحلي؛ والتنوع البيولوجي وتغير المناخ؛ والتنوع البيولوجي والتنمية، والعديد من القضايا الأخرى ذات الصلة بالنظام الإيكولوجي والقضايا الشاملة.

84. في الجزء الرفيع المستوى من الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف تم عقده على أربعة موضوعات رئيسية، (الأول) حالة التنوع البيولوجي، (الثاني) الأنشطة ذات الصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، (الثالث) التنفيذ على الخطة الاستراتيجية بشأن التنوع البيولوجي، و (رابعاً) الحالة بشأن التصديق على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع. وحول موضوع حالة التنوع البيولوجي، كان من المسلم به أن فقدان البيولوجية أدى إلى فقدان سبل العيش مما أدى إلى استمرار الفقر. وأشارت الأطراف إلى التقدم المحرز في تحقيق أهداف أيشي في التنوع البيولوجي من خلال الزيادة في الغابات والمناطق المحمية الساحلية والبحرية. أوجزوا أيضاً التهديدات التي تواجهها النظم الإيكولوجية المختلفة. وحول موضوع الأنشطة ذات الصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، أشار المشاركون إلى البرامج والمشاريع الخاصة التي بدأت على المستوى الوطني ودون الوطني والإقليمي ولاحظوا الحاجة إلى توثيق ثروة المعارف التقليدية فيما بين المجتمعات الأصلية والمحلية. لقد تم اتخاذ مبادرات داخل البلد لحماية التنوع الحيوي في إطار قانوني، وبرامج موجهة نحو تطور المجتمع وأنشطة رامية إلى زيادة الوعي وبناء القدرات لتتقيد أصحاب المصلحة هناك حاجة لإتخاذ نهج احترازي في عند تبني الابتكارات البيوتكنولوجية. وحول موضوع تنفيذ الخطة الاستراتيجية بشأن التنوع البيولوجي، تم التأكيد على الحاجة إلى تنفيذ أنشطة التنوع البيولوجي في مختلف مستويات الحكم داخل البلد والحاجة إلى ضمان موارد مالية جوهرية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وتعبئة الموارد المحلية. وأشارت البلدان إلى مواءمة خططها الوطنية مع أهداف أيشي في التنوع البيولوجي والحاجة إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وقد تم تحديد المساواة بين الجنسين باعتبارها قضية شاملة في الجهود ذات الصلة بالتنوع البيولوجي. رأى الأطراف أن تقييم خدمات النظام الإيكولوجي يعد أداة هامة في تعميم حفظ التنوع البيولوجي، والأولويات في البرامج والأنشطة. وحول موضوع حالة التصديق على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع، حث المشاركون على التزام سياسي أكبر للإسراع في عملية التصديق والحاجة إلى موارد مالية جديدة وإضافية ودعم تقني لمبادرات بناء القدرات، بما في ذلك التمويل المبتكر.

رابعاً. متابعة التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

أ. تمهيد

85. مهّد النقاش حول الروابط بين حماية البيئة والتنمية الطريق للاعتراف بمفهوم "التنمية المستدامة". أقر مؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة البشرية عام 1972 ضرورة حماية البيئة وتبني خطة عمل للبيئة البشرية وإعلان استكهولم يتكون من 26 مبدأ كدليل لتطوير القانون البيئي. لقد تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة كمتابعة لتنسيق أنشطة البيئة لوكالات الأمم المتحدة. في عام 1992، تم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو. تبني فيه إعلان ريو وجدول أعمال القرن 21، وهو برنامج عمل شامل. كما أنشأ المؤتمر لجنة التنمية المستدامة. وتم إجراء تقييم تنفيذ جدول أعمال القرن 21 في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام 1997.

86. وأتاح مؤتمر القمة العالمي لعام 2002 حول التنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ فرصة أخرى لإجراء تقييم لتنفيذ جدول أعمال القرن 21. وكانت إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ النتيجة الموضوعية للقمة. وقد تناولت خطة التنفيذ القضاء على الفقر؛ تغيير الأنماط الغير مستدامة للاستهلاك والإنتاج، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية المستدامة في عالم أخذ في العولمة، والصحة، والتنمية المستدامة، والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ التنمية المستدامة لأفريقيا؛ ووسائل التنفيذ، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

ب. الدورة السابعة والعشرون والدورة العالمية الأولى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لمجلس الإدارة / المنتدى البيئي الوزاري العالمي (من 18 إلى 22 شباط / فبراير عام 2013، نيروبي، كينيا)

87. عقدت الدورة 27 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لمجلس الإدارة / المنتدى البيئي الوزاري العالمي، فعقدت الدورة العالمية الأولى منها في الفترة من 18 حتى 22 شباط / فبراير عام 2013، في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وكينيا. حيث تبنى المندوبون 13 قرار، وفق جملة من الأمور: البرنامج الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي؛ والتنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية؛ والمحيطات؛ الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة؛ العدالة، والحكم والقانون المتطورين؛ وحالة البيئة، والمواد الكيميائية والنفايات.

88. تبنى مجلس الإدارة قراراً بشأن الترتيبات المؤسسية التي، وفقاً لجملة من الأمور، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعادة تسمية هيئة إدارة برنامج الأمم المتحدة "بجمعية الأمم المتحدة للبيئة"، وبشرط أن تكون الهيئة "تضمن" المشاركة النشطة من جانب جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، واستكشاف آليات جديدة لتعزيز الشفافية والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني في عملها والتي من هيئاته الفرعية، وفقاً لجملة من الأمور، عن طريق: تطوير بحلول عام 2014 عملية لاعتماد ومشاركة أصحاب المصلحة تبنى على القواعد الحالية للتدبير و تأخذ بعين الاعتبار طرائق شاملة للجنة التنمية المستدامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

89. وُصِفَ الدورة العالمية الأولى لمجلس الإدارة "بالتاريخية"، وتم الإشارة إلى أن نتائج +20 ريو قد أكدت برنامج الأمم المتحدة للبيئة كسلطة للبيئة العالمية الرائدة من خلال اعتماد عدة قرارات لتقوية ورفع مستوى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد تم تسليط الضوء أيضاً على الحاجة إلى توضيح جدول الأعمال الذي يتناول قضايا مثل الطاقة والعمالة والفقر. علاوة على ذلك، إن نتائج ريو +20 نقلت جدول الأعمال إلى الأمام، كان هناك تفويض واضح من الجمعية العامة للأمم المتحدة لتنفيذ نتائج أحكام الفقرة 88 ورفع مستوى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأن تقرر كيف الهيئة الإدارية المكلفة حديثاً للبرنامج ستعمل. وقد أوجزت مساهمات برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مدى سنوات التي شملت مناقشات ريو +20 بشأن الاقتصاد الأخضر، وعمله على الكربون الأسود كعنصر مكمل لعمل المناخ، ووضع الصيغة النهائية لمعاهدة الزئبق، وتحسين التفاعل المتبادل في مجموعة المواد الكيميائية والنفايات.

90. ركزت مشاورات المنتدى البيئي الوزاري العالمي التي جرت خلال الدورة العالمية الأولى على القضايا السياسية الناشئة في إطار الموضوع العام "ريو +20: من النتائج إلى التنفيذ" وعلاقتها الدائمة بتقوية ورفع مستوى برنامج الأمم المتحدة للبيئة كركيزة للبعد البيئي للتنمية المستدامة. وشملت المشاورات الوزارية الأنشطة التالية:

- الجلسة العامة الوزارية بعنوان "ريو +20: من النتائج إلى التنفيذ"؛
- مناقشات المائدة المستديرة الوزارية المتوازية حول الاستجابة للاحتياجات القطرية، والتفاعل بين العلوم والسياسات، والموارد المالية الزائدة الأمانة والمستقرة والكافية لتحقيق تفويض برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومشاركة أصحاب المصلحة؛ والمشاركة الوزارية في المستقبل والترتيبات المؤسسية؛
- مناقشات المائدة المستديرة الوزارية المتوازية بشأن التحديات البيئية في إطار التنمية المستدامة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة في أهداف التنمية المستدامة، وتشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛
- حوار المدير التنفيذي حول الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، و
- مشاورات وزارية مع المدير التنفيذي بشأن القضايا الرئيسية.

91. في ريو +20 من النتائج إلى التنفيذ، وتنفيذ الفقرة 88 من "المستقبل الذي نريده"، أدرك الوزراء الحاجة للتقدم باتجاه برنامج الأمم المتحدة للبيئة تشاركي فعال يركز على التنفيذ. وشددوا على أهمية التركيز على تعميق الأثر و ضمان عمليات ونظم أفضل. ودعا الوزراء:

- ضمان موارد مالية زائدة آمنة ومستقرة وكافية لتنفيذ الفقرة 88 من نتائج ريو+20، وقراري الجمعية العامة 66/288، 67/203 و 67/213 وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للعمل؛
- تقوية التفاعل بين العلوم والسياسة، في جزء منه، من خلال تنسيق الترتيبات المؤسسية العلمية القائمة ونشر المعلومات؛
- تعزيز وجود برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية لتعزيز قدرته على الاستجابة للاحتياجات والمطالب القطرية؛
- دمج أفضل للبعد البيئي للتنمية المستدامة وتعزيز مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جدول أعمال التنمية للأمم المتحدة، و
- إعطاء المزيد من التركيز على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا من أجل تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات، ودعمًا للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والأهداف المتفق عليها دولياً.

92. وحول الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، تم الحث على إشراك جميع الوزارات الحكومية لدفع التحول نحو الاقتصاد الأخضر؛ مواجهة العوائق كإلقتار إلى المهارات و ثغرات المعرفة حول أدوات السياسة الممكنة، والعوائق التكنولوجية وتصورات ارتفاع تكاليف التكنولوجيا النظيفة وعدم كفاية التمويل؛ إصلاح الإعانات الضارة التي تشوه إشارات الأسعار وتخصيص الموارد بكفاءة، والنظر للاقتصاد الأخضر كتوفير لاستثمارات وفرص عمل جديدة. وحول التحديات البيئية في إطار التنمية المستدامة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحقيق أهداف عملية التنمية المستدامة، ينبغي للبرنامج أن يلعب دوراً هاماً في تعزيز الإستدامة البيئية في أهداف عملية التنمية المستدامة وفي جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. إن أهداف عملية التنمية المستدامة تحتاج إلى تعزيز التحول الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة والناشئة وفي تشجيع النهج المبتكرة للقضاء على الفقر، وبرنامج إطار 10 سنوات في الاستهلاك والإنتاج المستدام للبناء على العمل القائم والاتفاقيات الدولية.

خامساً. تعليقات وملاحظات أمانة الكو

93. وقد تركزت المفاوضات بشأن تغير المناخ مؤخراً على تبني فترة الالتزام الثانية للدول. وتكشف الدراسات الزيادة المطردة في درجة الحرارة كنتيجة للانبعاثات المتزايدة من غازات الاحتباس الحراري التي لها آثار خطيرة على الرفاه الاقتصادي وعلى النظم الإيكولوجية. ومع الزيادة المتوقعة في كثافة وتواتر الظواهر المناخية الشديدة مثل الفيضانات والجفاف، وآثارها المدمرة، فإن تغير المناخ يحتاج اهتمام عاجل مستمر. وتشارك الحكومات في جميع أنحاء العالم في حوار بناء يهدف إلى إيجاد وتنفيذ حلول عملية وفعالة للتصدي لمشكلة تغير المناخ العالمية. فلا يزال التصدي لقضايا تغير المناخ على المستوى العالمي مع التزامات محددة في إطار نظام تغير المناخ المؤسس على وجه التحديد؛ الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، بروتوكول كيوتو وخريطة طريق بالي له أهمية كبيرة. ورأت المفاوضات السابقة أن البلدان النامية تؤسس ادعاءاتها على مبدأ "الإنصاف" و "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" لتبني فترة الالتزام الثانية بعد عام 2012. وقد شددت نتائج ديريان على الحاجة لوضع صك قانوني فعال للالتزام الثاني طويل المدى بعد عام 2012 وبحلول عام 2015. يتحدث مؤتمر الدوحة الأخير الذي أدى إلى صياغة بوابة مناخ الدوحة عن التعديل لبروتوكول كيوتو. يخص التعديل خطة التزام الثماني سنوات منذ كانون الثاني / يناير 2013 للبلدان التي لها انعكاسات خطيرة إذا لم يكن متعارف عليه. ومع ذلك، إن التبني والتصديق على تعديل الدوحة لا يزال أمامنا بما أن الأطراف الرئيسية في الملحق الأول مترددة في الانضمام إلى هذا التعديل. تذكر هذه المحادثات والمؤتمرات التهديد الذي يتعرض له كوكب الأرض من تغير المناخ. وينبغي أن يستند البروتوكول / الصك القانوني على مفاهيم مثل المسؤولية التاريخية والعدالة والإنصاف، مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، فضلاً عن التنفيذ الفعال للالتزامات البلدان المتقدمة والدعم للبلدان النامية. تركز المفاوضات في بون و بانكوك على الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج ديريان لتعزيز العمل الذي يتحدث عن 'صك الشكل القانوني' ليحل محل بروتوكول كيوتو.

94. إن حفظ التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وغيرها، كانت من مخاوف المستمرة للمجتمع الدولي. شجع مؤتمر الأطراف للتنوع البيولوجي برامج ومشاريع خاصة على المستوى الوطني ودون الوطني والإقليمي التي من شأنها

توثيق ثروة من المعارف التقليدية فيما بين المجتمعات الأصلية والمحلية. يجب التصدي لهدف أيشي للتنوع البيولوجي في مختلف مستويات الحكم داخل بلد وهناك حاجة إلى ضمان موارد مالية جوهرية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. ومن الملح أن الدول الأطراف قد تسرع عملية التصديق على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع، والحاجة إلى موارد مالية جديدة وإضافية والدعم الفني لمبادرات بناء القدرات، بما في ذلك التمويل المبتكر. وإنه لجدير بالتقدير للغاية الاعتراف بالمشاركة الفعالة للدول الأعضاء في ألكو في كل المفاوضات البيئية الرئيسية وخصوصاً في محادثات تغير المناخ. تدرك ألكو أهمية دور الأمم المتحدة للبيئة في قضايا الاستدامة البيئية، ويمكن للدول الأعضاء في ألكو تحويل اقتصادها نحو اقتصاد أخضر من شأنه أن يوفر الاستثمار وفرص عمل جديدة. تحتاج أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز التحول الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة والناشئة وفي تشجيع النهج المبتكرة للقضاء على الفقر.

سادساً. الملحق

مشروع الأمانة
AALCO/RES/52/S 10 12
أيلول / سبتمبر 2013

البيئة والتنمية المستدامة

(متداول)

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في دورتها السنوية الثانية والخمسين،

وفقاً لوثيقة الأمانة العامة رقم AALCO/52/HEADQUARTERS (NEW

نيودلهي) / SD/S 10/2013؛

إذ يُلاحظ مع التقدير بيان إفتتاحي لنائب الأمين العام؛

بعد المتابعة باهتمام كبير المداولات بشأن البند الذي يعكس وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن بند جدول الأعمال "البيئة والتنمية المستدامة"؛

وإذ يساورها بالغ القلق تدهور حالة البيئة العالمية من خلال مختلف الأنشطة البشرية، والكوارث الطبيعية غير المتوقعة؛

تأكيداً منها على أن حماية البيئة تشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة؛

وإشارةً إلى قرار نيروبي بشأن القانون البيئي والتنمية المستدامة الصادر عن الدورة الرابعة والأربعين لآلك في عام 2005؛

مضمنةً أن تغيير المناخ هو واحد من أكبر التحديات في عصرنا؛

تشديداً على أن إرادة سياسية قوية لمكافحة تغيير المناخ وفقاً لمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها أمر ضروري؛

واعترفاً بأهمية مفاوضات بالي الجارية بشأن خارطة الطريق لتعاون دولي أقوى بشأن تغيير المناخ لفترة ما بعد عام 2012؛

أخذاً بالإعتبار مناخ بوابة الدوحة التي تم تبنيها في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ الذي عقد في الدوحة، قطر في كانون الأول / ديسمبر 2012 والذي عدل بروتوكول كيوتو الموافق على فترة التزام 8 سنوات منذ كانون الثاني / يناير عام 2013؛

وإدراكاً منها لأهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي لتطور وإبقاء حياة مستدامة لنظم المحيط الحيوي؛

وتأكيداً على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر:

1. **تحث** الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في مفاوضات بالي الجارية بشأن خارطة الطريق والنظر في التصديق على تعديل الدوحة في بروتوكول كيوتو الموافق على فترة الالتزام لمدة 8 سنوات منذ كانون الثاني / يناير 2013.
2. **توجه** الأمانة لمتابعة المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ وعمليات نتائج ديربان لصك قانوني دولي أقوى بشأن تغير المناخ لفترة ما بعد عام 2012.
3. **توجه كذلك** الأمانة مواصلة متابعة التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ وكذلك متابعة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، و
4. **تقرر** أن تدرج هذا البند على جدول الأعمال المؤقت للدورة السنوية الثالثة والخمسون.